



PROVISIONAL

A/32/PV.26

10 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس :

مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد نسيكاليج (رواندا)

السيد غيرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد تالبويز (نيوزيلندا)

السيد نكوما (ملاوى)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات

الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع

نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٥٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد نسيكاليچ (رواندا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، ان وفد رواندا ينضم الى كل أولئك الذين وجهوا تهنئاتهم وتمنياتهم بانتخابكم الباهر رئيسا لهذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، واننا نتمنى كامل النجاح لها .

ويود وفدي أن ينتهز نفس الفرصة ، كي يحيي بصورة خاصة بلادك يوغوسلافيا ، وهي احدى الدعائم الصتينة لحركة عدم الانحياز ، والتي تستحق مساهمتها في خدمة السلم والأمن الدوليين ثناء المجتمع الدولي وعرفانه .

ان سلفك سفير سرى لانكا ، صاحب السعادة السيد أميرا سنخ ، ليستحق من جديد تقديرا للطريقة البارزة التي اضطلع بها بمسؤولياته كرئيس للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

ان بلادى رواندا ، قد قدرت خير تقدير دائما ، جهود وحكمة الأمين العام ، الدكتور كورت فالد هايم ، في الاضطلاع بمهامه الحساسة حتى يضمن لمنظمة هيئة الأمم المتحدة ، الاشعاع والفعالية اللذين يتمشيان مع مهمتها .

لذلك ، أكرر له بامتنان حقيقي ، ثقة حكومتي لتفانيه المستمر في خدمة المبادئ المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وللدور الشخصي الذي يضطلع به لقرار السلم والعدالة والتضامن في العالم .

ان وفدي ، يحيي بسرور بالغ تمتزج بالشعور الفياض ، دخول جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي الشقيقة في أسرتنا العظيمة . لقد أعربنا دائما عن أسفنا لتعطيل قبول عضوية جمهورية فييت نام الاشتراكية في هيئة الأمم المتحدة ، بالرغم من تأييد المجتمع الدولي لذلك . ويعتبر انضمامها اليوم الى المنظمة تحية لحكمة وموضوعية هؤلاء الذين فهموا أخيرا ، أنه لا يجوز الاعتراض على رأى الأغلبية في المجتمع الدولي . اننا نحبي من جديد شجاعة وعزم شعب فييت نام وقادته الذين عن طريق معارك مجيدة وتضحيات بالفة ، قد انتزعوا استقلالهم وكرامتهم واستحقوا تقديرا واحتراما العالم أجمع .

اننا نكرر التعبير عن صداقتنا واخائنا لشعب جيبوتي ، كما نحبي صموده ضد العنـف والاضغوط المختلفة التي تعرض لها ، كما نحبي نضجه الذي سمح له بأن يحبط الألاعيب التي حيكت ضده كي لا ينتزع كرامته وسيادته الوطنية .

ان التاريخ المجيد لكل من هذين العضوين الجديدين ، انما يضمن سيرهما في طريق تحقيق أهداف هذه المنظمة .

ان الأغلبية الساحقة للدول الممثلة هنا قد عاشت ، منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، فترة من السلام النسبي ، ولكن هذا السلام ما زال معرضا للخطر طالما بقيت بؤر التوتر وطالما أن الرغبة لدى البعض في السيطرة تدفعهم ، بدلا من السعي الى ايجاد حلول مناسبة لعلاقات القوى ، الى تحويل المنازعات الى وسيلة لتحقيق مصالح سياسية وأيد يولوجية واقتصادية غير معلنة . انه يبدو بوضوح ، بالنسبة لأغلبية الموضوعات التي ينبغي مناقشتها في الدورة الحالية ، أننا نواجه للأسف نفس المشاكل التي يبدو أن جهودنا لن نستطيع حلها ، سواء أكانت هذه المشاكل تتعلق بالفصل العنصرى أم بالترفة العنصرية أم بالاضطرابات أم بالخلافات التي تنبع من التوازن الأيد يولوجي أم احتلال الأراضي العربية من قبل الدولة الصهيونية . أم سلب الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، أم تفتيت قبرص ، أم الاحتلال أو التقسيم التعسفي لدول كألمانيا أو كوريا . ان المواقف لم تتغير ، والقلق الذى يشعر به المجتمع الدولي بالأس ما زال قائما .

(السيد نسيكاليج ، رواندا)

ان افريقيا بعد ان تخلصت مؤخرا من مظاهر القهر المهينة والعنف الذى يمارسه الاستعمار اصبحت لفترة من الوقت مركزا لاندلاع النزاعات المسلحة التي يدعمها الاستعمار الجديد ، والتي تنعكس حاليا في الحملة من اجل التنمية والنفوذ ، تلك الحملة التي بلغت ذروتها في اراقة الدماء في المنطقة الشرقية ، التي هي مسرح تلك الاحداث اليوم .

وطوال ٢٠ سنة ، كان بلدنا من الشمال الى الجنوب ، ومن الشرق الى الغرب موضوع اضطرابات وانقلابات وتوتر سياسي واعمال عدائية مستمرة بين بلدان تتقاتل فيما بينها . ويمكن ان تعزى ظاهرة القضاء على المدنية الى تعاقب الاستعمار ، والى الصعوبات التي واجهتها الدول المستقلة الفتية ؛ وقد اتخذ الامر ابعادا مزعجة قوضت تماسك الدول الافريقية لدرجة التشكيك في استقلالها الواهن . وتود رواندا ان تعرب عن قلقها البالغ في ضوء الانتهاك العام للمبادئ الاساسية المنصوص عليها في ميثاقنا .

وبالنسبة لهذه النقطة الهامة فان صاحب السعادة الميجور جنرال جوفينال هابياريمانا ، رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس للحركة الثورية القومية للتنمية قد اعلن :

” لقد أدنا واستهجننا في عدة مناسبات هذه المواجهة القائمة بين دول شقيقة ، تلك التي تتبع من الصراع على النفوذ بين الدول الكبرى . فقارتنا ما تزال مسرح صراع تغذيه خلافات عقائدية ، وافريقيا لا دخل لها بكل هذا ، فكل ما نطلبه من اصدقائنا هو ان يساعدونا في كفاحنا ضد التخلف ؛ فالفقر والجهل هما عدونا المشترك ، وهذه هي المعركة التي تعنينا جميعا بغض النظر عن لون اللوا الذي نحارب تحته .”

ان العالم لن يشعر بأنه يعيش ، في سلم ، طالما بقيت هذه المشاكل قائمة في جنوب القارة ، وفي العام الماضي ، استقبلنا ببصيص من الامل المبادرات التي قامت بها في ذلك الوقت واشنطن ولندن لايجاد حل سلمي في هذه المنطقة من العالم . لكننا لم نضع في اعتبارنا خبث المتمرد ايان سميث وجاره فورستر ، فصرف وعناد ايان سميث قد أدنا الى فشل كل هذه المفاوضات . وما يبقى علينا ان نفعله هو زيادة الكفاح المسلح طالما ان الحل السلمي قد فشل . لكن في نفس الوقت ، فان القادة الافريقيين ما يزالون على اتم استعداد لانتهاز اية فرصة لتحقيق تطلعات شعب زمبابوى الى الحرية والعدالة دون اراقة الدماء . ونحن لانستطيع ان ننحرف عن هذا الموقف الا بسبب اليأس ، لانه ليس لنا اهتمام في انكاس نار الحرب في قلب قارتهم . لكن ايان سميث

وعصابته ما يزالون مستمرين في تحديهم للمجتمع الدولي بزيادة قهرهم البشع لشعب زمبابوي ، وعلاوة على ذلك فانهم ما يزالون يعدون لتنفيذ خطط للعدوان ضد الدول الافريقية المجاورة وهي بتسوانا ، وموزامبيق ، ونامبيا .

انهم سوف يتعلمون - كدروس مستفادة - ان اعمال التخويف التي يقومون بها ضد دول المواجهة لن تثبط من عزيمة افريقيا بل على العكس من ذلك ستقوى التضامن والدعم اللازمين للمناضلين الوطنيين في زمبابوي . لذلك فمن الضروري ان ينتهز ايان سميث وحلفاؤه في بريتوريا الفرصة الاخيرة المتاحة لهم لادخال التغييرات التي يطالب بها المجتمع الدولي ، والالغية الافريقية الحقيقية .

ومنذ اكثر من ١٠ سنوات قررت الجمعية العامة ان تتولى ادارة اقليم ناميبيا ، وما يزال النظام العنصرى في جنوب افريقيا يواصل احتلاله غير الشرعي لهذا الاقليم متحديا قرار الجمعية العامة ، ولا ينكر احد ان هذا الاقليم يخضع لسلطة الامم المتحدة . ان شعب ناميبيا ، يتعرض لفظائع كثيرة بسبب نظام الفصل العنصرى ومن بين هذه الفظائع افساد زعماء القبائل واجراء عمليات القبض عليهم ، والقاء المواطنين في السجون ، وغير ذلك من عمليات التعذيب او الاعدام ، كل هذه الاعمال تعتبر حكومة بريتوريا الطائشة مسؤولة عنها

وهذا الوضع لا ينطبق على ناميبيا فقط ، بل هناك دول اخرى محرومة من ممارسة حقوقها وذلك عن طريق سلب السلطة الشرعية ، وانتهاك حقوق الشعوب في تقرير مصيرها . وضمن وحدة اراضيها .

وفي الحقيقة ، فان نظام الحكم في ناميبيا قد قرر في اب/اغسطس الماضي ضم جزء من اقليم ناميبيا وهو ميناء خليج والنيس ، وهذا نوع من الاساليب المعروفة عن جنوب افريقيا لمد سياسة البانتوستانات . وهنا استطيع ان اقول حقيقة ان هذا يمثل جزءا من سلسلة الاحداث التي تهدف لاقامة دول زائفة وغير قابلة للبقاء ولكنها تصلح كمخزون احتياطي للايدي العاملة اللازمة لاقتصاد جنوب افريقيا . وباختصار ، فان هذه محاولة جديدة من التنكر لظهار نظام الفصل العنصرى في صورة جديدة افضل . ان وفد بلادي يعتبر ان المجتمع الدولي قاطبة يجب الا يألو جهدا في مساعدة شعب ناميبيا ، الذي تمثله منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سواهو) ، لنيل استقلاله وسيادته .

ان التفرقة العنصرية بشكلها البغيض ، والحكومة العنصرية غير الشرعية في جنوب افريقيا ،
 — وانني اقول غير شرعية — لان الشرعية لا يمكن ان تتحقق الا في اطار كرامة الانسان ، واهتمامات
 كافة طبقات السكان — تتناسى مصالح فئات الشعب ، كما ان هذه الحكومة غير الطبيعية ما تزال
 مستمرة في فرض مختلف انواع المعاناة والالام على السكان السود . فالسجن التعسفي للوطنيين
 وقتل السكان الافريقيين هي من الاجراءات العادية التي تلجأ اليها الحكومة العنصرية لمنع الاغلبية
 من المطالبة بممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف وحققها في تقرير المصير . ان ما حدث في مدينة
 سويتو ١٩٧٧ هو نفس ما حدث في تلك المدينة في ١٩٧٦ . وان دم جميع هؤلاء الشهداء ليضيع
 عبثا اذا لم يتمكن المجتمع الدولي من ارغام فورستر وعصابته على اجراء التغييرات اللازمة التي تفرضها
 مسيرة التاريخ .

وللتوصل الى هذا ، لابد للمجتمع الدولي ان يطبق ويشددة الجزاءات التي تمت التوصية
 بها ضد نظام الحكم الروديسي المستمر كما يطبق المقاطعة الاقتصادية الشاملة وخاصة بشأن
 الاسلحة ضد جنوب افريقيا .

ان توصيات مؤتمر مابوتو ، وتوصيات المؤتمر الذي عقد اخيرا في لاغوس يجب ان تشكل بالنسبة
 لكل عضو من اعضاء هذه المنظمة دليلا مرشدا هاما للاجراءات الواجب اتخاذها لضمان حق الشعب
 المقهور في الجنوب الافريقي في تقرير المصير اليوم . ان تحقيق هذا الهدف سيظل رمزا مجيدا
 لعظمة منظمنا وللتعاون الدولي امام الاجيال في الحاضر وفي المستقبل .
 وباستعراض خريطة العالم يتضح لنا ان افريقيا ليست هي القارة الوحيدة في العالم
 التي يجري تدميرها في الجزء الجنوبي وفي الجزء الشرقي منها . ففي الشرق الاوسط ايضا نجد
 شعبا مقهورا تستنزف دماؤه حتى الموت — الا وهو الشعب الفلسطيني . لذلك ، فاننا نطالب من
 لديهم القدرة على اقناع اسرائيل ان يقنعوها انه في صالحها ان تعيش في جو من السلم مع جيرانها ،
 وان اية تسوية لمشكلة الشرق الاوسط يجب ان تتضمن اعادة الاراضي العربية المحتلة لاصحابها ،
 وعدم اتخاذ اي موقف دون وجود الشعب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية .

ان قبري لا زالت من القضايا الهامة التي تعنى بها هذه الجمعية العامة لمنظمتنا . وبالنسبة لوفد رواندا ، فان وحدة أراضي قبري ووحدتها الوطنية ، يجب أن تقودا أية مناقشات تدور بين الاطراف المعنية ، دون أى تدخل من الخارج .

وفيما يتعلق بالامم المتحدة ، فان بلادي رواندا كان يحدوها دائما الأمل في أن تؤيد أية مبادرة تساعد الشعب الالمانى في السعي الى توحيد ألمانيا في أمة واحدة ، لقد أملنا دائما في أن الحل النهائي لمشكلة المانيا ، سيعتبر خطوة هامة نحو التعايش السلمي الذى يطالب به العالم المتحضر .

وبالمثل فان قضية كوريا التي لم تعد مدرجة في جدول أعمالنا منذ الدورة السابقة ، لا زالت من القضايا المثيرة للقلق . ان موقفنا منها معروف ، وهو المطالبة بانسحاب كافة القوات الاجنبية ، كشرط مسبق ، حتى يستطيع شعب كوريا أن يحقق أمله في الوحدة والعيش في سلام . ان المأساة التي يعيشها شعب مقسم لا يمكن أن يشعر بها الا هذا الشعب ، والمجتمع الدولي ليس في وسعه الا أن يؤيد كل ما يري الى تحقيق هذا الامل والهدف الأسمى ، وهو الوحدة الوطنية . اننا نعلم جميعا ، أن الوحدة الوطنية والحرية ، ليستا منحة ولكنهما من الحقوق الاساسية . ان هذه الصورة غير المشجعة التي رسمتها لبعض المناطق في العالم ، يضاف اليها جو معين لزال يعاني منه الانسان المعاصر الذى يشعر بالخطر في أمنه وسلامه بسبب الأسلحة المتطورة والمدمرة . ومن المؤسف أن الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية لا زال يتعارض مع النداءات الموجهة لاتباع التعقل والحكمة . ذلك أن أنماطا جديدة من الاسلحة ما تزال تنتج وتنتشر التكنولوجيا النووية في العالم ، ومن المتوقع أنه في ١٩٨٥ ستحصل حوالي ٤٠ دولة على المقدرة على انتاج الاسلحة النووية .

ومن غير المقبول أن يبتلع سباق التسلح كل سنة مبلغ ٣٥٠ بليون من الدولارات ، بينما تعاني ثلاثة ارباع الانسانية من العوز والجهل والمرض . وليس استمرار خطر الحرب النووية هو الذى من شأنه أن يطمئننا ، ذلك أن الاستعداد للحرب يتنافى مع الاخلاق تماما كالحرب نفسها ، لذلك فان وفد بلادي يؤيد دون أى تحفظ عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة كافة المشاكل المتعلقة بنزع السلاح .

ان مبدأ التناسق وتقارب المصالح يجب أن يكمل مبدأ الديمقراطية الدولية في الاصلاحات التي يجب أن تدخل في هذه المنظمة . ومن الضروري في اطار هذه الاصلاحات أن تتم اجراءات جذرية في عقلية هؤلاء الذين يسمعون الى تحقيق هدف اعادة تنظيم هذه المنظمة . ومما يضمن الفعالية في ذلك ، المشاركة في المسؤوليات .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان دول العالم الثالث ، قد طالبت باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، قائم على اعادة توزيع السلطة بصورة ديمقراطية في القطاعات الاقتصادية والتجارية والمالية والصناعية . وازاء تدهور شروط التجارة ، لم يكن من الممكن لدول العالم الثالث أن ترضى بأن تبقى هي المنتجة للمواد الخام وللطاقة ، في مقابل وعد بالتعاون معها من قبل الدول الغنية . ان العالم الثالث يجب أن يتحول الى شريك على قدم المساواة مع باقي شركائه في ادارة الشؤون الاقتصادية للعالم ، ومن المفروض أن تتم تنازلات للوفاء بالاحتياجات العاجلة . ونحن نعتقد أن اقرار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الصاعدة عن الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين للجمعية العامة ، وعقد مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، كان يمكن أن يبدو كتنازلات جريئة . ولكن ما الذي نلاحظه اليوم ؟ اننا نلاحظ أن الحوار الخلاق الذي طالب به العالم الثالث لم يبدأ حتى الآن بصورة جدية ، بل كان يربحاً باستمرار الى وقت لاحق . ان المشاكل الاساسية لازالت باقية ، وان رئيس دولتي صاحب الفخامة الميجور الجنرال هافياريمانا ، رئيس جمهورية رواندا ، والرئيس المؤسس للحركة الثورية الوطنية للتنمية ، قد أعرب مؤخراً عن قلقه باستخدام العبارات التالية :

” على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية ، يؤسفنا أن نلاحظ أن الازمة الاقتصادية الحالية لازالت تلقي عبئاً ثقيلاً على أكتاف شعوب العالم الثالث ، وأن أي اعلان أو أي برنامج عمل سيظل حبراً على ورق ، في غيبة التزام محدد للدول المتقدمة بتغيير الهياكل الاقتصادية والتجارية الدولية .

” ان مسلك الدول المتقدمة خلال المفاوضات الاخيرة لم يكن متفقاً تماماً مع تصريحات النوايا الطيبة التي أعلنتها تلك الدول خلال الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

” ومما يبين ذلك عدم الالتفات الى الاقتراحات المشروعة والمعقولة التي تقدمت بها دول العالم الثالث أثناء الدورة الرابعة لمؤتمر التنمية والتجارة في نيروبي ، ومؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي الذي قرر في شهر حزيران / يونيه الماضي أن الدراسة لمختلف المشاكل التي لازالت معلقة يجب أن تستمر في اطار هيئة الامم المتحدة ” .

وبالاضافة الى هذه المساعي المتواضعة ، يمكننا أن نذكر قانون البحار ، فقد انتهت الدورة الثالثة لمؤتمر قانون البحار منذ فترة وجيزة ، ولكن ما كنا نتوقعه لصالح الانسانية في اطار هيئة الامم المتحدة لم يتحقق ، وافترقت الوفود في جو من السكون المحرج . وحتى الان لم تخرج الاتفاقية الخاصة بقانون البحار ، والتي كان الجميع يصبون اليها ، الى حيز الوجود . ان هذا الفشل يرجع الى أن الاتفاق ، بشأن المصالح المشتركة ، ولكن لم يتم بعد ، لا يزال لدينا الأمل باعتبار أن الحوار لم ينقطع نهائيا .

ان المآسي والازمات وعدم المساواة التي يشعر بها العالم اليوم لازالت تعطل تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في ميثاق المنظمة . ولكن ليس من الوهم أن نتوقع أن تتطلع الانسانية الى السلام والوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية ، سوف يتحقق ، ولو بقدر . فبقدر ما استحرص كل دولة عضو على الالتزام بقواعد اخلاقية جديدة على الصعيد الدولي ، سوف تقوى منظماتنا ، وتلعب بصورة كاملة دورها ، كمجال يتيح الحوار والتفاهم والسعي الى النصر النهائي للعدالة والتضامن في أنحاء العالم .

السيد غيرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
 لقد اكد الكثيرون من فوق هذه المنصة في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان انتصار
 ثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة في روسيا هو الحدث الرئيسي الذي غير تفييرا جذريا طريقة تطوّر
 البشرية كلها في القرن العشرين . ان اول دولة اشتراكية في العالم ولدت منذ ستين عاما ، ومنذ
 ذلك الحين فان الاشتراكية التي اصبحت نظاما عالميا قد حققت لشعوب العالم السلم والحرية والعلاقات
 الجديدة المتكافئة والتعاون المفيد للطرفين .

ان الانجازات البارزة لأرض السوفيات والتنفيذ الناجح للسياسات الخارجية اللينينية المحبة
 للسلام التي تنتهجها الثورة السوفياتية ، قد اصبحت عاملا هاما في التعجيل بالعملات الثورية ،
 والتقدم الاجتماعي في العالم بأسره . ان أهمية ثورة اكتوبر العظيمة ليست أهمية عارضة ، فانها تجد
 تجسيدها في النجاحات التاريخية لأرض الاشتراكية الأولى في العالم وفي دول المجموعة الاشتراكية
 في الانتصار على قوى الفاشية السوداء وفي الحرب العالمية الثانية ، وفي انهيار النظام الاستعماري
 للامبريالية ، وفي تعزيز مبادئ التعايش السلمي وفي العلاقات بين الدول ذات النظم الاجتماعية
 المختلفة وفي مثل السلم والصدقة بين الشعوب .

ان القوى التاريخية للتقدم والاشتراكية في العالم وهي القوى التي ولدت بمولد ثورة اكتوبر
 تنمو وتتمزز ، ولقد ضاعفت وزنها مرات عديدة في العالم ووضعت هدفا واقعيا يمكن تحقيقه ، وأقصد
 به القضاء على خطر نشوب حرب عالمية جديدة واعادة تكوين العلاقات الدولية بشكل جديد على أساس
 مبادئ ديمقراطية . ان الاتحاد السوفياتي ومعه الدول الاشتراكية الشقيقة يقوم بنضال لا يكل من
 اجل تحقيق هذا الهدف ، وكل تاريخ السياسات الخارجية للاتحاد السوفياتي حافل حقاً بالنضال
 من اجل السلم والتعاون الدولي المتكافئ ، بدءاً من اعلان لينين بالسلام الى برنامج مواصلة النضال
 من اجل استقلال الشعوب الذي اعتمد في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد
 السوفياتي .

ان السياسات الخارجية المحبة للسلام في الدولة السوفياتية قد تم تكريسها في الدستور
 الجديد للاتحاد السوفياتي ، وكل سطر في هذا الدستور يتعلق بالسياسة الخارجية يعكس المهام
 النبيلة ، ويؤكد بشكل أكثر تحديداً العمل على مزيد من تعزيز أمن الشعوب وتنمية التعاون الدولي
 الواسع النطاق .

ولعل أبرز التغييرات في العلاقات الدولية هو ما حدث في السنوات الأخيرة . ان عملية
اعادة تنظيم العلاقات الدولية على اساس مبادئ التعايش السلمي تحصل على مزيد من قوة الدفع ، كما
أصبح الانفراج الدولي هو الاتجاه السائد في السياسات الدولية مما يقلل من خطر نشوب حرب عالمية
جديدة ويفتح الطريق امام مزيد من تطور التعاون الشامل . ان هذا كله جاء نتيجة النضال المشترك
لدول المجموعة الاشتراكية والدول الأخرى المحبة للسلام في العالم بما فيها منظمة الأمم المتحدة .
وكما أشار الرفيق بريجينيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي
ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي في قوله :

” ان التطور الدولي الراهن يتسم بقدر كبير من الديناميكية ، وفرض تعزيز السلم
تتنافى بشكل مستمر ونحن نؤمن ايما ناسخا بأن الواقعية في السياسة والرغبة في الانفراج
والتقدم سوف تسود ان في النهاية مما سيمكن البشرية من العبور الى القرن الحادي والعشرين
في حالة من السلم المعزز والمستقر على نحو لم يسبق له مثيل ” .
ان دول المجموعة الاشتراكية في نضالها من اجل السلم ، ومن اجل تعميق عملية الانفراج
الدولي ، ومن اجل توسيع نطاق ذلك الانفراج لكي يشمل كل اجزاء العالم ، تتخذ المبادرات وتدعم
بشكل مستمر جهود الأمم المتحدة الرامية الى منع الحرب وتعزيز الأمن الدولي وتطوير التعاون فيما
بين الدول بمقتضى أحكام ميثاقها .

ومما له أهمية بالغة بالنسبة لقضية السلام ، ذلك البند المعنون ” تعميق وتعزيز الانفراج
الدولي والحيلولة دون خطر نشوب حرب نووية ” ، والذي تم ادراجه في جدول اعمال هذه الدورة بناء
على اقتراح من الاتحاد السوفياتي . وبعتماد الاعلان الخاص بتعميق وتعزيز الانفراج الدولي
المقترح من جانب الاتحاد السوفياتي ومشروع القرار الخاص بمنع نشوب حرب نووية ، فان الجمعية العامة
سوف توضح التزام الدول الأعضاء بالانفراج وتصميم هذه الدول على اتخاذ مجموعة من التدابير ترمي
الى تعزيز عملية الانفراج بتضامين مادية ملموسة في اكثر الميادين تنوعا . هذه الوثائق يجب أن تصبح
مدونة للسلوك وبرنامجا للجهود المنسقة من جانب كل الدول لصالح السلم والأمن وتعاون الشعوب .
واستنادا الى ما تم تحقيقه بالفعل ، وبالقيام بجهد يرمي الى تحقيق الاشتراك العالمي في
المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف السارية حاليًا وتنفيذها بحسن نية ، فان الأمم المتحدة
يمكن ان تحقق حلا لمشاكل مثل منع الحرب النووية وتطويق سباق التسلح ونزع السلاح والقضاء على

مواقف الصراع وآثاره وبقايا الاستعمار والعنصرية وتعويق وتوسيع نطاق التعاون الدولي على أساس عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فضلا عن تعزيز مشاعر الصداقة والتعاون والثقة المتبادلة فيما بين الشعوب .

ومن الواضح تماما ان الانفراج ضروري بالنسبة لكل الدول التي تشارك في علاقات دولية عادية لأنه يفيد كل الذين يهتمون بالسلام ، ولكن الطريق الى السلم لم يكن طريقا سهلا مطلقا ، والحالة الراهنة تثبت ذلك ، فسباق التسلح مستمر بل تشارك فيه اعداد متزايدة من الدول ، وهناك حملة دعائية معادية يجرى شنها ضد الدول الاشتراكية من جانب دول معينة .

وليس هناك مهمة اكبر او اهم من اقرار سلام دائم ومستقر وجعل الانفراج عالميا وعاما ومستمرا . ان اية دولة مهما كان حجمها ، يمكن - بل ولا بد لها - ان تعلن كلمتها لصالح تعميق وتقديم قضية الانفراج ، ذلك انه من خلال الجهود المشتركة وحدها للدول والشعوب ، وبالتغلب على مقاومة قوى الحرب والرجعية سوف يكون من الممكن تحقيق قضية تعزيز السلم العالمي وتحويل الانفراج الى عملية دائمة وتحقيق اعادة تنظيم على أساس من مبادئ التعايش السلمي .

ومما له أهمية عملية بالنسبة لقضية السلام ، بدء المفاوضات والتوصيل الى معاهدة عالمية حول عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وهو ما اقترحه الاتحاد السوفياتي ونس عليه قرار أصدرته الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي ظل احوال الموقف الدولي الراهمن فان تنفيذ التدابير الاضافية لضمان التنفيذ الصارم لمبدأ عدم استعمال القوة وجعل ذلك قانونا قائما وصارما للعلاقات الدولية ، كل هذا يعتبر مهمة بالغة الأهمية تفي بمصالح كل الدول . ان ابرام معاهدة حول عدم استعمال القوة من شأنه ان يعزز خلق الأحوال المواتية للتقليل من سباق التسلح والتحرك قدما في قضية نزع السلاح وتعميق الانفراج ومنع نشوب حرب نووية أو أية حرب أخرى .

ان تنفيذ اقتراح الدول الأطراف في حلف وارسو والاقتراح القائل بأن كل الذين شاركوا في المؤتمر الأوروبي الشامل يجب ان يتعهدوا بالألا يكونوا البادئين في استخدام الأسلحة النووية ضد بعضهم البعض ، فضلا عن تنفيذ التدابير المقترحة من جانب الاتحاد السوفياتي في مشروع القرار الخاص بمنع أخطار نشوب حرب نووية ، كل هذا من شأنه ان يلعب دورا هاما في التخفيف من حدة التهديد بنشوب حرب نووية ، ويعمل في المستقبل على تحسين جو العلاقات السياسية الدولية .

(السيد غيرينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

اننا نحكم على الدولة ، وعلى تطور الموقف الدولي أولاً بالدرجة التي ننجح فيها في المضي قدماً في تعزيز قضية السلم والقضاء على التهديد بنشوب حرب نووية . وفي هذا الشأن ، فإنه تم تسجيل بعض النتائج الايجابية في السنوات القليلة الماضية . ان عدداً من الاتفاقات والمعاهدات المتعددة الاطراف التي تحد من سباق التسلح في مجالات معينة أصبح سارياً الآن . ويجب أن نضيف الى ذلك الاتفاقات السرية المعروفة مثل الاتفاقية السوفياتية الامريكية الخاصة بمنع الحرب النووية ، والاتفاقية السوفياتية الفرنسية الخاصة بمنع استخدام الاسلحة النووية بطريق الصدفة ، اودون تفويض . ومع ذلك ، فإن السلم على كوكبنا ليس مستقراً كما تتطلب حقائق الحياة المعاصرة . ان احتمال انتشار الاسلحة النووية يشكل خطراً كبيراً على قضية السلم . ان اهم الجهود من جانب الامم المتحدة وكل الدول يعتبر شيئاً ضرورياً من اجل عدم السماح باستحداث مثل هذه الاسلحة في جنوب افريقيا ، ومنع بروزها في دول أخرى . من بين المشاكل العاجلة والكبرى التي تنتظر شعوب العالم حلها ، وقف سباق التسلح ، والانتقال من عملية تكديس مخزونات من اساليب ووسائل التدمير ، الى الحد منها ، ثم الانتقال الى نزع السلاح .

ان استمرار وزيادة سباق التسلح تهدد تطور الانفراج ، وقد أكد ذلك الرفيق بريجنيف في رسالته للمشاركين في المحفل الدولي المعني بالقوى المحبة للسلام ، والذي انعقد في موسكو ، ان قال :

” دون الحديث عن الخطر المباشر للكارثة النووية فان سباق التسلح هو في حد ذاته ضياع لا هدف له للثروة الروحية والمادية للبشرية ، وهي ثروة تحتاج اليها البشرية حاجة ماسة ، في النضال ضد الجوع والمرض والجهل ، ومن أجل حل المشاكل الاجتماعية ومشاكل الطاقة والمواد الخام والمشاكل البيئية ” .

ان تاريخ السياسات الخارجية للاتحاد السوفياتي هو ايضا تاريخ يتسم بالنضال الذي لا يكل والمستمر من اجل نزع السلاح . ولكن تبقى حقيقة هي أن الاتحاد السوفياتي قد قدم اكثر من سبعين اقتراحاً تتعلق بموضوعات نزع السلاح لكي تبحثها المنظمات الدولية وحكومات الدول الاخرى ، وكل المجالات الرئيسية في هذا المجال جاءت وما تزال تأتي من قبل الاتحاد السوفياتي ، والدول الاخرى في المجموعة الاشتراكية .

(السيد غيرينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان المقاومة العنيفة لكل التحولات الى الاحسن ، ولتنفيذ مقترحات معينة ، هذه المقاومة تأتي من الدوائر العسكرية والصناعية في الدول الغربية ، وكذلك الدوائر السياسية المرتبطة بها ، فضلا عن قيادة بكين ، وفي الوقت ذاته ، وفي اثناء المناقشة الحالية الحية حول قضايا نزع السلاح يمكن ان ندرك وجود منهج لا يمكن ان يؤدي الى احراز تقدم في اتجاه حل هذه المشاكل ، فهناك افراد يتجاهلون حقائق الحياة ويعرضون الامور والمشاكل كما لو كانوا هم المكتشفون لمختلف قضايا الانفراج العسكري . وفي الوقت ذاته ، فانهم يقاومون تنفيذ المبادرات التي وافقت عليها الامم المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح ، او يتقدمون بمقترحات لا تحقق مبدأ المساواة والأمن المتكافئ مهددين بذلك أمن الدول الأخرى .

ان من جوانب التقدم التي حققناها في السنوات الاخيرة ، في تنفيذ عدد من التدابير الجزئية ما يقنعنا ، وما يثبت انه اذا كانت هناك رغبة حقيقية فان مشاكل نزع السلاح يمكن ان تحل . ومن اقرب الامثلة على ذلك التوقيع في آيار/ مايو من هذا العام على اتفاقية خاصة بحظر الاستخدام العسكري او الاستخدام للاغراض العدائية الاخرى لتقنيات التأثير على البيئة . ونحن نؤمن ايماننا راسخا بأن سريان هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن مع اشترك أكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء في الامم المتحدة سوف يكون خطوة اخرى على طريق الحد من سباق التسلح ، وسوف يفي بمصالح أمن كل الشعوب ومصالح حماية البيئة الانسانية .

هناك مقترحات هامة تتعلق بتعزيز السلم ونزع السلاح مطروحة على مائدة المفاوضات . وهناك مفاوضات تجري حول خفض القوات المسلحة والتسلح في اوروبا الوسطى ، وحول الحد من الاسلحة الاستراتيجية في الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة وفي بلجراد . هناك اجتماع ممثلي الدول التي شاركت في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، ويحدوني الامل في أن الاهتمام بالسلم والامن في اوروبا وتطوير التعاون فيما بين شعوب اوروبا سوف يكون هو اهم بنود جدول اعمال هذا الاجتماع . ان الاتجاهات الرئيسية للاجراءات والتدابير المنسقة للدول في مجال نزع السلاح تحددت بشكل واضح في مذكرة الاتحاد السوفياتي الخاصة بالأمور والقضايا الخاصة بوضع حد لسباق التسلح ونزع السلاح التي قدمت الى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الحادية والثلاثين ، وانعكست ايضا في الاحكام الاساسية لبرنامج التدابير الخاصة بنزع السلاح التي قدمتها مؤخرا الدول الاشتراكية

لكي تتيحها اللجنة التحضيرية المعنية بالدعوة الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة
تكرس لنزع السلاح . وفي هذه الوثيقة فان الدول الاشتراكية تحت الدول الاعضاء في الامم المتحدة
على بذل جهودها من اجل التوصل الى اتفاقات دولية مناسبة في الاتجاهات الرئيسية :
وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، الحيلولة دون حظر نشوب حرب نووية ، الحظر العام
والكامل لاجراء التجارب على الاسلحة النووية ، تعزيز نظام منع انتشار الاسلحة النووية ، حظر وتدمير
مخزونات الاسلحة الكيماوية ، حظر استحداث انواع جديدة ونظم جديدة من اسلحة الدمار الشامل ،
انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، ومناطق سلم ، خفض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ،
خفض الميزانيات العسكرية ، نزع سلاح قاع البحار والمحيطات ، التدابير الاقليمية للانفراج العسكري
ونزع السلاح .

ان مهمتنا الآن هي ان نمضي في سبيل تنفيذ تدابير اعق واوسع نطاقا مما تم حتى اليوم
بالنسبة لكل المشاكل الجوهرية الخاصة بنزع السلاح .

ان هذه الدورة من دورات الجمعية العامة لا بد وان تعطى قوة دفع جديدة لاكمال العمل
الخاص باعداد اتفاق دولي لحظر استحداث اشكال جديدة وشبكات جديدة من اسلحة الدمار الشامل .
ان هذه المشكلة قد اصبحت الآن اكثر الحاحا لان خطوات محددة يجرى اتخاذها في الاتجاه
المعاكس وان من واجب الامم المتحدة ان تضم صوتها الى الاجتماع العالمي ضد انشاء واستحداث
انواع جديدة من اسلحة الدمار الشامل . ونحن نلاحظ مع الارتياح ان سير المناقشة العامة اوضح
ان وفودا كثيرة قد ادانت الخطط الرامية الى استحداث قنبلة النيوترون .

ان القضاء على بؤر التوتر الحالية أمر أساسي في مجال النضال من أجل السلم والأمن الدوليين . وهذا هو السبب في أن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تحبذ ، وهقوة ، القضاء على آثار العدوان الاسرائيلي في الشرق الاوسط . ان سلما عادلا ودائما في الشرق الاوسط لا يمكن أن يتحقق الا على أساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ ، وتنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حق تقرير المصير ، وانشاء دولته الخاصة به ، وضمان حق كل الدول ، المعنوية مباشرة بهذا الصراع ، في وجود مستقل وفي أمن .

ان طريق حل مشكلة الشرق الاوسط يكمن في مؤتمر جنيف للسلم ، والذي ، في رأينا ، يجب أن يستأنف عمله بأسرع ما يمكن ، على أن تشترك فيه ، على قدم المساواة ، كل الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ولا بد لنا أن نحاول من أجل التوصل الى حل لمشكلة قبرص على أساس الاحترام ، غير المشروط ، لاستقلال ووحدة أراضي وسيادة جمهورية قبرص ، واحترام عدم انحيازها وانسحاب كل القوات الاجنبية من أراضي قبرص ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص ، كما نصت على ذلك قرارات مجلس الامن والجمعية العامة .

وفي النضال من أجل مزيد من تحسين المناخ السياسي الدولي ، ومن أجل تعزيز الامن الدولي والتقدم ، في مجال الانفراج ، لا يكفي أن نقصر جهودنا على القضاء على الصراعات المسلحة القائمة وبؤر التوتر . انه مما لا يقل أهمية عن ذلك أن نمنع ظهور ونشوء بؤر جديدة من هذا النوع . لقد آن الاوان لتنفيذ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، الخاص بانسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية ، مما يؤدي الى خلق الاحوال الضرورية للتوحيد السلمي المستقل لكوريا ، على أساس ديمقراطي ، بغير أى تدخل أجنبي .

ومن بؤر التوتر في كوكبنا جنوب افريقيا ، وذلك نتيجة لما يقوم به العنصريون وحماتهم الامبرياليون . ان السلم والامن في هذه المنطقة لا يمكن أن يتحقق فقط عن طريق القضاء على سيطرة النظم العنصرية ، والتحرير الفعلي لشعوب المنطقة . ان الامم المتحدة يجب أن تواصل خطها الرامي الى عزل ومقاطعة النظم غير الشرعية في جنوب افريقيا ، وجنوب روديسيا ، والقضاء الكامل على

الفصل العنصرى ، وضمان استقلال وسيادة زيباوى وناميبيا ، والتنفيذ الكامل للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، بما في ذلك الجيوب والممتلكات الاستعمارية الصغيرة .

ان الدول الاشتراكية منذ بداية وجودها ، حاولت ، ومازالت تحاول ، العمل من أجل تطوير تعاون واسع النطاق تقني واطمي واقتصادى وتجارى مع كل الدول ، على أساس منصف وعادل ، ومفيد للطرفين ، وعلى أساس ديمقراطى أيضا . ونحن مقتنعون بأن حل المشكلات الاقتصادية العاجلة ، لصالح كل الشعوب في العالم ، لن يتحقق الا من خلال الالتزام بمبدأ سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية وحق كل شعب في أن يختار ، بحرية ، طريق تطوره ، من خلال القضاء على استغلال شعوب الدول النامية ، من قبل رأس المال الاجنبى والمؤسسات المتعددة القوميات . وفي ظل هذه الاحوال ، فان آمال الدول النامية في انشاء تعاون اقتصادى دولى عادل ومنصف يمكن أن يصبح أمرا ممكنا . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى حقيقة أن الانماء الاقتصادى الناجح للاتحاد السوفياتى والدول الاخرى في المجموعة الاشتراكية قد خلق أحوالا مناسبة ومواتية لمزيد من التطوير لروابط هذه الدول الاقتصادية مع كل الدول .

ان مجتمع الاشتراكية المتقدمة ، والذى بني في الدولة السوفياتية يستفيد ، بشكل أكبر ، من قواه الخلاقة . وأثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة لا يمكننا الا أن نؤكد النجاحات العظيمة التي اتسم بها تطور جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية خلال هذه الفترة . ان اقتصاد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يتطور ، بمعدل عال وثابت . والآن ، وفي خلال أقل من يومين ، فان الجمهورية تنتج ، في النواحي الصناعية ، ما كانت تنتجه خلال عام كامل قبل الثورة . لقد تحقق ذلك في ظل ظروف منها انه في سنوات الغزو الفاشي كانت صناعات الجمهورية ، في واقع الامر ، قد تم تدميرها تماما . ان الزيادة المستمرة في الانتاج العام والنمو في كفاءته قد ضمنت احراز مزيد من التقدم في حل المشاكل الرئيسية ، وفي تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة الشعب العامل .

ان منجزات شعبنا ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، قد تحققت نتيجة لمزايا النظام الاشتراكي . ان الاشتراكية هي أكثر النظم الاجتماعية عدلا لتنظيم

المجتمع ، ذلك لانها تعمل لصالح الشعب العامل . انها نظام لا يعرف الازمة الاقتصادية أو البطالة أو التضخم . ان هذه العوامل بالذات هي التي تحدد ، بشكل مباشر ، وضع الانسان في المجتمع ، والا حوال الاقتصادية والاجتماعية له ، وجوهر مضمون حقوق الانسان .

ان المكاسب والانجازات الهائلة التي حققها الشعب السوفياتي ، خلال سنوات السلطة السوفياتية ، قد تم تجسيدها في الدستور الجديد للاتحاد السوفياتي . ان مواد هذا الدستور وأحكامه تثبت انه في بلدنا ، حيث تم تكوين مجتمع يقوم على الانسانية والديمقراطية حقا ، تم تأكيد وضمان الحقوق الاساسية التي أعلنتها ثورة اكتوبر العظيمة . ان الاشتراكية هي التي أظهرت ، لأول مرة في التاريخ ، ان الحقوق الاساسية للانسان ، مثل حقه في العمل والتعليم وحماية صحته وفي الضمان الاجتماعي والترفيه والاشتراك الفعال في شؤون الدولة ، كل هذا أصبح يتحقق للانسان في بلادنا .

ان التعاون المشرب بين الدول ، في مجال تشجيع وتطوير حقوق الانسان لا يمكن أن يتحقق الا من خلال الالتزام بمبادئ تكافؤ الدول في السيادة ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، والقبول والوفاء بكل الالتزامات الدولية ، من جانب الجميع ، فضلا عن النضال ضد انتهاكات حقوق الانسان في الجنوب افريقي ، وفي شيلي ، وفي الاراضي العربية المحتلة .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يعلق أهمية كبرى على موضوع حماية الافراد المحتجزين أو المسجونين بسبب نضالهم من أجل حقهم في تقرير المصير ، والاستقلال ، والتقدم الاجتماعي ضد الاستعمار والعدوان ، والاحتلال الاجنبي ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، والتمييز العنصري . وفي الدورة السابقة للجمعية العامة ، قدم وفد بلادنا مشروع قرار حول هذا الموضوع وسوف نحاول من أجل أن يحظى موافقتكم في هذه الدورة .

(السيد غيرينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

لقد شرح وفد بلادى موقفه مرارا فيما يتعلق بموضوع ميثاق الأمم المتحدة . وموقفنا هو أننا كنا دائما نحبذ تعزيز دور وفاعلية الأمم المتحدة باعتبارها أداة هامة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ليس على أساس إعادة تنقيح الميثاق ، وإنما على أساس الالتزام الكامل بأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ان الأمم المتحدة هي أكثر المنظمات الدولية نفوذا ، وأكبرها تمثيلا للعالم وعليها تعلق شعوب العالم آمالا كبارا . والواقع أن سلطة هذه المنظمة الدولية ، ودرجة تأثيرها على سير الأحداث في العالم ، تحدده أولا وقبل كل شيء الطريقة التي تؤدي بها مهمتها الرئيسية ، وأقصد بها الحيلولة دون نشوب حرب جديدة . ان هذا الدور ، الدور الايجابي في نضال العالم من أجل القضاء على خطر الحرب ، وقبل كل شيء ، من أجل الحرب لمولة دون نشوب حرب نووية ، هو الدور الذى تتوقعه الشعوب من الأمم المتحدة . ان واجبنا المشترك هو أن نثبت أن لهذه الآمال ما يبررها ، كما أننا في عملنا من أجل دعم الانفراج الدولي المعزز بتدابير للانفراج العسكرى ، ونزع السلاح ، يتعين علينا أن نقوم ببذل جهود ترمي الى العمل على حل كل المشاكل البارزة ، بدءا بالقضاء على مظاهر العنصرية ، والاستعمار وبؤر التوتر ، وانتهاء بمهام التقدم الاقتصادى والاجتماعى للشعوب .

السيد تالبريز (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن اهنئك ، بحرارة ، على انتخابك رئيسا لهذه الدورة . انها ثقة وضعت فيك شخصيا ، واعتراف بدور ومكانة بلادك في المجتمع الدولى .

اننا نرحب بجمهورية جيبوتي ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية كعضوين جديدين . لقد كان من دواعي شرف نيوزيلندا أن تشترك في تقديم طلب انضمام فييت نام الى عضوية هذه المنظمة . ولقد فعلنا ذلك ، ليس فقط لايماننا بقيمة عالمية الأمم المتحدة ، ولكن لأننا نعتبر مشاركة فييت نام في أعمال هذه الجمعية ، أمرا ضروريا لحل المشاكل الملحة في جنوب شرق آسيا . ونحن نتطلع الى اقامة علاقات ايجابية مع هذه الدولة ، في اطار الأمم المتحدة ، وفي تعاملنا الثنائى المباشر معها . ان هذه الدورة للجمعية العامة ، مثل الدورات السابقة ، تواجه مشاكل عويصة خلقناها نحن بنى البشر وفي اعتقادى أن بنى البشر يستطيعون بذكائهم أن يجدوا حلا لها . ذلك اذا استطاعوا أن يوجدوا الارادة اللازمة ، والاتفاق في الرأى . ان اميننا العام قد أشار الى هذه القضايا في تقريره . وناقش عددا كبيرا من هذه القضايا ، منذ زمن طويل . كما أن هنالك مشاكل

جديدة . ويؤثر بعضها ، بصورة مباشرة على سلام وأمن ورفاهية المجتمع الدولي الضعيف .
وتعتبر هذه المشاكل أساسية لبقا المجتمع الدولي .

وسواء كانت هذه القضية مرتبطة بتخفيف العداة والتنافس القاتل بين الدول الكبرى ، أو
اقرار العدالة لشعوب الجنوب الافريقي ، والشرق الأوسط أو الاقامة العاجلة لنظام اقتصادى دولي
سليم ، أو الحفاظ على موارد البحار وقاعها واستغلالها بصورة منظمة أو الادارة الحكيمة لموارد هذا
الكوكب اللامتناهية ، والمشاركة فيها أو وقف سباق التسلح والعدول عنه ؛ فمهما كانت القضية ، فاننا
جميعا طرف مباشر فيها . وما من شخص منا يستطيع التنصل منها . ونحن جميعا نواجه هـذا
التحدى ، ونشارك في تحمل المسؤولية اذنا فشلنا في ايجاد حلول لها .

وطبيعة الحال ، فمن السذاجة أن ندعي أن هذه الهيئة هي مؤسسة للبحث أو مؤسسة
خيرية يمكن أن تطرح المصالح الوطنية أو الاقليمية جانبا فيها ، أو أن التقدم يمكن احرازه خطوة
فخطوة عن طريق صفقات أو حلول توفيقية . هذه هي الطبيعة للمؤسسات السياسية الوطنية والدولية
اننا نمثل شعوبنا التي يجب أن نستجيب لتطلعاتها . ونحن جميعا نشعر بأن العالم ، في الظروف
الاقتصادية والسياسية الحالية ليس بعيدا عن الفوضى الشاملة ، وأن آثار الفشل بالنسبة لنا جميعا ،
آثار خطيرة . ومهما اشتدت المشاكل ، وبدت الحلول صعبة المنال ، فاننا مدعوون الى بذل
الجهود اللازمة ، لمواجهة هذه المشاكل بجدية وشفقة . اننا في مجال المواقف ، والمواقف هي
التي تحدد الارادة السياسية . ودون تغيير في المواقف ، فلن نحقق الاتفاق الضروري في الرأى .
وليست هنالك من قضية جديدة الألاح ، تتطلب معاهدة بيننا أكثر من قضية الاستخدام
العادل والفعال للموارد الاقتصادية للعالم . وينبغي ألا ننسى أن ثلث سكان العالم يعيشون في
حالة من الفقر المدقع واليأس المتزايد ، وأنه بعد عقدين دوليين من البحث والدراسة ، واتخاذ
بعض الاجراءات التي نراها غير كافية فان مشاكل التنمية قد اتسعت أبعادها ، وعلى الرغم من
عشرات المؤتمرات ، فان الموقف النسبي لشعوب البلدان النامية ، مايزال يتردى عاما بعد عام .
مع استعراض تدهور التجارة مع البلدان التي تنتج سلعا زراعية للتصدير ، واذنا ما أخذنا
في الاعتبار النظام التمويلي الاضافي الذي وضعه صندوق النقد الدولي ، فان رئيس وزرائنا أبدى
الملاحظة التالية :

" لا نستطيع أن نقول لبلد فقير ، سوف ندفع لك مقابل سلعة ، أقل بكثير نسبياً مما اعتدنا أن ندفع ، ولكن لا داعي للقلق ، لاننا سوف نقضك الفرق بسعر الفائدة السائدة في الأسواق بشرط أن تعمل على خفض مستوى معيشة شعبك " . وقال " انه من الصعب أن نخفض مالا نملك " .

ان نيوزيلندا ، باعتبارها دولة مصدرة للسلع الزراعية ، قد تأثرت الى حد كبير بتدهور شروط التجارة ، والاعباء الاجتماعية المتضمنة في عملية التكيف مع دخل انخفض كثيرا . لذلك ، فنحن نقدر المصاعب الكبيرة التي تواجهها البلدان النامية ، التي تفتقر الى البترول . ونحن لانطالب بتعاطف خاص مع نيوزيلندا ، لأن موقفنا نسبياً - أفضل من أوضاع الأغلبية في دول العالم . ولكننا نواجه صعوبات شبيهة بتلك التي تعطل التنمية في دول العالم الثالث : تدهور ظروف التجارة ؛ وزيادة اجراءات الحماية التي تتخذها الدول الصناعية الغنية . وفي عديد من الدول ، تم شد الأحزمة على البطون بما يجاوز ما هو مقبول سياسياً واجتماعياً . ويجب علينا جميعاً أن نفكر ليس فقط في وسائل التهدئة ، ولكن في اجراء تغييرات أساسية على مواقفنا وسياساتنا .

وفي مثل هذا الموقف ، يجب أن نولي اهتماما متزايدا ليس فقط لتمويل العجز ، ولكن تمكين الدول المنتجة للسلع الأساسية والدول الصناعية الجديدة من زيادة دخلها ، وهذا يتطلب مواجهة مشكلتين أساسيتين هما ، العلاقة بين أسعار السلع الأساسية والسلع المصنعة ، وموضوع سهولة الوصول الى أسواق الدول الصناعية الغنية . ان هذه قضايا سياسية ذات أهمية قصوى ، قضايا يجب أن يعالجها هؤلاء الذين يستطيعون الاقلال من الفائض والعجز . ومن الواضح أنه بالنسبة للدول الصناعية الغنية ، فانها اذا ما حققت ذلك فسوف تخدم مصالحها . وان هذا من شأنه أن يقدم هدفا جديدا لمجتمعاتها .

ان المشكلة أساسا ، هي مشكلة سياسية . وهي مهمة صعبة ، تتمثل في العمل على اقناع الناخبين بأن تلتزم المجموعات التي تمثل مصالح معينة ، بالمطالبات الوطنية والدولية . اننا على يقين من أن أغلبية زعماء الدول ، التي تمارس سياسات سوف تؤثر على مجرى اقتصاد العالم وكل ما يتفرع عن هذه السياسات ، على علم بما يجب أن يتم اذا أردنا القضاء على الفوضى السياسية والاقتصادية . ان مشكلتهم ومشكلة كافة القائمين على الحكم ، تقضي بتكريس العزم والروح القيادية اللازمة ، لاجراء التغييرات في المواقف بالنسبة لمن لهم مصالح بالية ، ولكن الوقت ضيق . ولقد ركزت بعض الانتباه على مسؤوليات الدول الغنية ذات الاقتصاد القائم على السوق . ولكنها في الواقع ، ليست مشكلتهم هم فقط بل هي مشكلة الجميع ، بغض النظر عن الايديولوجيات والنظم الاقتصادية .

ويبدو أن هناك اعترافا عاما بأنه في اطار هيئة الامم المتحدة ، فان جهود المجتمع الدولي للقيام بمثل هذا العمل ، يجب أن تهذب . ان الدورة الحالية للجمعية العامة عليها مسؤولية خاصة في الاعداد لوضع استراتيجية دولية جديدة للتنمية . ان النتائج التي توصل اليها مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي الذي عقد في بداية هذا العام ، يجب أن تتابع . ان نيوزيلندا لم تشترك في مؤتمر باريس ، ولكننا رحبنا بالنجاح الذي أحرزه ، وان حكومتي قد انتهت من دراسة الاجراءات التي تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر . اننا نؤيد الاتفاقات التي تم التوصل اليها رغم أنها محدودة . وسوف نواصل المناقشة حول هذه الموضوعات في مختلف المحافل .

ان عنصرا هاما من جهودنا لدعم التنمية والعدالة في توزيع موارد العالم يتمثل في تحقيق التعاون الدولي في مجال الطاقة ، مع الأخذ في الاعتبار ، مصالح واحتياجات الدول النامية السى الطاقة . وما يشجعنا ، أن الأمين العام قد تقدم أخيرا باقتراحات تتعلق بمثل هذا التعاون في اطار نظام هيئة الأمم المتحدة . وسوف نقوم بدورنا في العمل على تحقيق هذا المفهوم سواء في الدورة الحالية أو الدورات المقبلة .

لقد انقضت حوالي ثلاث سنوات ، منذ أن قرر مؤتمر الغذاء العالمي اقامة صندوق دولي للتنمية الزراعية . ان هذا الصندوق يمثل اسلوبا جديدا في معالجة مشكلة الجوع في العالم وتجميع الموارد التي يجب أن تخصص لتحسين الانتاج الزراعي في الدول النامية . ان هدف توفير بليون دولار قد تحقق في بداية هذا العام . وان الاتفاقية بشأن اقامة هذا الصندوق مفتوحة للتوقيع في شباط/فبراير، وان نيوزيلندا سوف تصدق رسميا على هذه الاتفاقية عما قريب ، ونحن نتطلع الى سريان مفعولها مع الوفاء بالتزامات الدول المقدمة للمعونة ، حتى يستطيع الصندوق بدء أعماله . ان نيوزيلندا سوف تشارك أيضا مشاركة فعالة وبناءة في الدورة المستأنفة لمؤتمر التفاوض الخاص بالصندوق المشترك . اننا نصدر السلع الأساسية في الأسواق العالمية .

ان نيوزيلندا عانت كثيرا من الكساد في مرحلة ما بعد الحرب. ولذلك فنحن نقدر بشدة مشاكل الدول النامية . اننا نحاول ، مع ذلك ، مساعدة الدول الأخرى ، ولكننا مازلنا نتمسك بالتزامنا الخاص بنسبة ٧٪ في المائة من مواردنا تخصص للمعونة من أجل التنمية ، وسوف نتحرك أكثر نحو هذا الهدف بأسرع ما يمكن ، وفقا لما تسمح به ظروفنا الاقتصادية .

انه في عالمنا المتكافل ، لا يمكن النظر الى أية مشكلة على حدة. ان اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي انما ترتبط بايجاد تسوية عن طريق التفاوض لحل مشاكل الجنوب الافريقي والشرق الاوسط ، ووقف سباق التسلح والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل ، ووضع حد لها . اننا في حاجة الى أنشطة اقتصادية جديدة ، للاقلال من الفوارق القائمة بين الدول في الوقت الحاضر . كيف يمكن ان ، أن نعالج هذه المشاكل ؟

اننا نتفق جميعا على أن الأوضاع في الجنوب الافريقي أوضاع أساسية ، تزيد من حدتها

اجراءات القمع والقهر . يجب اذن ان يحدث تغير ، وسيحدث . ولكن كيف يحدث هذا التفسير ؟
هنا ، بطبيعة الحال ، لا يوجد اتفاق عام .

ان البعض يعتبر أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة ، اذا ما استمر العناد والتعننت
لما يهرر ذلك . ولكن هذا سوف يقتضي ثمنا فاليا من حياة البشر ، كما يؤدي الى مشاكل مريرة
في المستقبل .

عندما أعلنت المقترحات الانجلو - امريكية بشأن روديسيا ، قلت ان ذلك سوف يوفر فرصة
أخيرة للتسوية السلمية . وانا ما ضيع نظام سميت هذه الفرصة ، فسوف يؤدي ذلك الى مزيد من
التوتر ، وأن النهاية سوف تكون بالتأكيد هي اراقة الدماء في سالسبورى وفي بولا وايو . وانى
أدعو حكومة سميت الى أنها يجب أن تأخذ ذلك في الاعتبار ، ليس فقط لصالحها ، ولكن لصالح
زيمبابوى ككل .

لقد تم احراز بعض التقدم بالنسبة لناميبيا . وان السلطات في جنوب افريقيا يبدو أنها قد
اعترفت بالضغط المتزايد مع مقترحات تورنهول ، فوافقت على الحاجة الى اجراء انتخابات ، على
أساس الصوت الواحد للرجل الواحد ، ولقد أوضح مؤتمر ماپوتوما اذا كانت هناك حاجة الى ذلك .
ان المجتمع الدولي متحد في مطالبته بتحرير واستقلال ناميبيا . ولكن اذا كان هناك تقدم قد احرز ،
فانه لا تزال هناك مشاكل عويصة قائمة . ومن هذه المشاكل مشكلة خليج والفس . وما من شك فى
أن مسألة استقطاع خليج والفس من ناميبيا ، سوف تؤثر على وحدة وسلامة هذا الاقليم كما ، ستقلل
من فرص اقامة اقتصاد سليم .

ولكن أخطر المشاكل تلك القائمة في جنوب أفريقيا، فهي معقدة وعميقة الجذور ويجب أن نقتنع بنظام الحكم في جنوب أفريقيا بأنه لا يدل أمامه سوى قبول تغيير أساسي في الموقف، وحتى المجتمع المفلق على نفسه كمجتمع جنوب أفريقيا لا يستطيع أن يعيش بمفرده، لأنه جزء من العالم، وإذا أوضح العالم بأنه لن يتعامل مع جنوب أفريقيا طالما أبقت على سياساتها التمييزية فان الضغط الذي سيمارس ضدها سوف يصبح غير محتمل.

ولقد لعبنا نحن في نيوزيلندا دورنا في هذا المجال، وقد اشتركنا في مؤتمر لاغوس لمكافحة الفصل العنصري، وقد أيّدنا دون تحفظ ما ورد في اعلان لاغوس، ان تجارتنا مع جنوب أفريقيا محدودة للغاية، وليست لنا استثمارات هناك، ولقد أيّدنا مبادرة السويد المطالبة بوضع حدود للاستثمارات الجديدة في جنوب أفريقيا، كما رفضنا النظر في تبادل الممثلين الدبلوماسيين، كما ندعم صندوق جنوب أفريقيا الاستعماني، ونؤيد النداء لصالح الطلبة اللاجئيين في جنوب أفريقيا. واننا لنعارض ما يسمى بالبانانتوستانات، والتزمنا بالحظر الاختياري للأسلحة. وسنقدم تأييدنا الكامل لأي اقتراح يرمي الى اقرار حظر الزامي للأسلحة وفقا لأحكام الميثاق. كما اتخذنا موقفا واضحا بالضغط من أجل اطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وبادانة المعاملة الوحشية التي أدت الى موت زعيم أفريقي هو ستيفن بيكو. باختصار نحن نفعل ما في وسعنا من أجل ايجاد الجو المناسب لحل مشاكل العنصرية، ونظم الحكم القائمة على الأقلية في جنوب أفريقيا وتجنب اراقة الدماء حتى لا يصبح الكفاح المسلح أمرا حتميا.

ان النزاع العربي الاسرائيلي مشكلة أخرى تهدد السلم العالمي وهو نزاع ليس لدينا عنه معلومات مباشرة الا الشيء القليل وبالتأكيد لسنا في وضع يسمح لنا بتقديم أفكارا جديدة لحمل هذه المشكلة، ولكن بيد ولنا أن هناك حقائق لا يمكن تجاهلها ألا وهي أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، والقرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) يجب أن يكونا أساس أية تسوية، وبالتالي فاننا نضطر لرفض أية محاولة من قبل طرف من الأطراف لاتباع سياسة تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، ونعتقد أنه من الضروري اعادة الأراضي التي تحتلها اسرائيل.

علاوة على ذلك، فان شعب فلسطين له الحق في اقامة وطن له، اما كدولة منفصلة أو كجزء من دولة عربية أكبر. ان الحدود الدقيقة لذلك الوطن يجب أن تكون موضع تفاوض تجزيه الأطراف

المعنية مباشرة. ولا قرار السلم في الشرق الأوسط يجب الاعتراف بهذا المبدأ . ولكن يجب ألا ننسى الحق الأساسي لاسرائيل في أن تعيش مستقلة وذات سيادة في دولة لها حدود آمنة معترف بها ، ونعتقد أنه يجب أن تتمشى التسوية الاقليمية النهائية مع هذا الحق وتساعد على حمايته .

كما تعتبر أنه من الضروري أن تبدأ المفاوضات بسرعة ، فكلما تأخر الهدء بها كلما تزايد التوتر وكلما زادت فرص نشوب حرب أخرى . ومن الواضح أنه لكي تكون المفاوضات بناءة يجب أن تشمل كافة أطراف النزاع بما في ذلك الفلسطينيين عن طريق ممثلين مختارين لهم .

وفي نزاع آخر دام طويلا ذلك القائم بين كوريا الشمالية ، وكوريا الجنوبية نرى أن الاستئناف المبكر للمفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة يعتبر من المطالب الملحة ، وما تزال حكومتنا تشعر بالقلق بالغ خشية أن يؤدي التوترات في شبه الجزيرة الى حدوث مواجهة اخرى . ويحدونا الأمل في أن يتم التوصل الى حل سلمي عن طريق التفاوض بين الطرفين الكوريين . واننا نأمل في أن تتمكن جميع الحكومات من التشجيع على ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة .

ونحن نهتم أيضا بأمن ورفاهية جنوب شرقي آسيا ولذلك فاننا نرحب بالجهود البناءة القائمة على التعاون التي تبذلها دول المنطقة عن طريق رابطة دول جنوب شرقي آسيا . اننا نعلم أنها رابطة غير عسكرية تركز جهودها لاقامة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ولقد أعرب زعماء تلك الدول ، في عدة مناسبات ، عن رغبتهم في اقامة علاقات الصداقة وحسن الجوار بين دول المنطقة . وفيما يخصنا فانه يسعدنا أن نشارك في جهود الدول الأعضاء في هذه المنظمة لزيادة رفاهية شعوب المنطقة .

ان نفس هذا التعاون الاقليمي موجود في منطقتنا ، جنوب المحيط الهادى ، فهناك مجموعة مكونة من عشرة دول من دول جنوبي الباسيفيك خمس منها ممثلة في هذه الجمعية العامة يجرى بينها التعاون والتشاور ، وهناك مبادرتان أخيرتان تستحقان الذكر . ففي شهر حزيران / يونيه اتفق على انشاء خمس ملاحى اقليمي للنقل البحرى تشترك فيه الحكومات ويقدم خدماته للمنطقة ابتداء من بداية العام المقبل . ان النقل البحرى يعتبر أساسا للتنمية الاقتصادية في المنطقة ، ونحن نعتقد أن هذا الخط الملاحي الجديد سيفتح امكانيات جديدة .

والمبادرة الهامة الثانية هي الاتفاق الذى تم في الاجتماع الأخير الذى عقد في

بابوا غينيا الجديدة لاقامة وكالة لصيد الأسماك للتنسيق في الجهود وحماية مناطق صيد الأسماك في المنطقة الاقتصادية للدول الأعضاء ، ونحن نعتقد أن السيطرة على موارد هذه المنطقة الواسعة لا يمكن أن تقوم به دولة عضو بمفردها بل كان من الضروري أن نشارك في استغلال موارد هذه المنطقة لصالح كل بلدان المنطقة. ان هاتين المبادرتين لا تقللان ، بأي حال من الأحوال ، من الجهود التي تبذل لبرام اتفاقية خاصة بقانون البحار. ونحن نأمل أن تسفر المفاوضات التي ستجرى في عام ١٩٧٨ عن نص متفق عليه .

أود أن أشير الى توقيع المعاهدات الخاصة بقناة بنما في واشنطن . اننا نعتبر أن هذه المعاهدات خطوة للأمام ترحب بها حكومتي ، ونرى في هذه الاتفاقية حجر الأساس لطرفيها الأساسيين ، وهما الولايات المتحدة وجمهورية بنما ولأمريكتين بأسرها . ان الحجم الكبير لتجارتنا التي تمر عبر القناة يجعلنا نبدى اهتماما ايجابيا بأمنها وكفاءتها ، وبالتالي فنحن نهني الحكومتين المعنيتين .

ان حماية ودعم حقوق الانسان من الاهداف الاساسية للأمم المتحدة ، وسنحتفل في العام المقبل بالذكرى الثلاثين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ونيوزيلندا تولي أهمية كبرى لهذا الاعلان الدولي ، وللقيم المنصوص عليها في العهدين الدوليين الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

لقد حرصنا قبل الالتزام بهذين العهدين على أن نكفل في نظمنا القضائية وتشريعاتنا تنفيذ الالتزامات الواردة في هذين العهدين الدوليين . ولقد انتهينا من هذه المهمة التي تطلبت صياغة تشريعات جديدة . انني أتوقع أن نصدق على هذين العهدين وعلى اتفاقية منع اباداة الأجناس في موعد لا يتجاوز عام ١٩٧٨ . ان احترام حقوق الانسان وكرامته وحريته الأساسية تحتل مكانة أساسية في تقاليدنا وقيمنا ، ومن خلال هذا التقنين فقد أصبح القانون يتمشى مع ممارساتنا .

وبالنسبة للاعداد للتصديق على هذه الاتفاقيات ، فقد أعدت حكومة نيوزيلندا مسودة للقانون من المنتظر أن يصدق عليها البرلمان خلال دورته الحالية . وهذا التدبير سوف يحرم - قانونا - كل انواع التمييز على اساس الجنس والدين . فالتمييز العنصري في الواقع ، ضد تقليد نيوزيلندا وقانونها وممارساتها ، ان حكومة نيوزيلندا ، ترفع بانتظام ، تقارير الى اللجنة المعنية بالتمييز العنصري . وطبقا لتشريعنا الجديد ، سوف تنشأ لجنة وطنية لحقوق الانسان تختص بالشكاوى من التمييز العنصري ، سواء الديني أو الجنسي . وهذا التشريع سوف يسهل لنيوزيلندا التوقيع والتصديق على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، وقد اتخذت نيوزيلندا خطوة نشطة في الاعداد لذلك . ونحن نأمل ان تكون هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع في الدورة الحالية للجمعية .

لقد لمست في حديثي عددا من المشاكل . وأود أن اتحدث الآن عن المشكلة الاكثر خطورة من بين كل المشاكل ، ألا وهي مشكلة سباق التسلح . فليست هناك قضية اخرى امام هذه الجمعية تثير آمالا كبارا وتولد في نفس الوقت يأسا كبيرا ، كما هو الشأن بالنسبة الى هذه المشكلة . فان الهوة بين تطلعاتنا ومنجزاتنا تدعونا الى الاحباط واليأس ، وهذه الهوة يجب اغلاقها .

ولكن هناك بعض التقدم . فمما يشجعنا انه قد بدأت اخيرا مفاوضات جادة بين ثلاث من الدول النووية بشأن محتويات معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية . ان هذه المعاهدة سوف تزودنا بحظر اكثر فعالية على الانتشار الرأسي للأسلحة النووية ، الامر الذي يعتبر - الى حد بعيد وبوضوح - له الاولوية الاولى . ونحن نأمل ان يتم وضع مشروع لمعاهدة حظر التجارب النووية ، يكون مقبولا من الجميع قبل انتهاء الوقت المحدد لانعقاد الدورة الاستثنائية . وليس هناك تطور آخر - في رأينا - يمكن ان يوفر دلالة اكثر سعادة على نجاح تلك الدورة . ونحن نعتقد انه ليس من المقبول ان ننتظر حتى تحل التكنولوجيا كافة المشاكل السياسية التي تواجه حظر التجارب ، فان هذا يعني ان ننتظر الى وقت غير محدد ، وربما الى الابد . ولذا فان وقت العمل قد حان الآن .

وليست هناك قضية من القضايا الكبرى المعروضة امام هذه الجمعية قابلة لحل سريع او بسيط ولكننا نستطيع ان نبدأ ، فاذا وجدت الارادة ، فاننا نستطيع ان نتحرك قدما وباستمرار الى تسوية منازعاتنا ، والى تغيير مواقفنا وانها خلافتنا . ان وفد نيوزيلندا ، وهو يباشر العمل في هذه الدورة للجمعية ، مصمم على ان يعمل بجد لتحقيق هذا الهدف .

السيد نكوما (ملاوى) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، اني ، مثل من سبقني من المتحدثين الذين هناؤكم ، أود أن اهنئكم على انتخابكم رئيسا لدورة هذا العام للجمعية الموقرة . ان المسؤوليات التي تقترن بهذا المنصب العالي مسؤوليات شاقة ، بل هي ايضا ملحة وصعبة . والواقع ان المهمة التي عهد بها اليكم تتطلب درجة عالية من الصبر والانصاف والموضوعية . ومن دواعي الغبطة ان شخصكم لا يفتقر الى هذه الصفات . ولذلك ، فانه لا يساورني شك في ان الجمعية العامة لم يكن في مقدورها ان تختار شخصا افضل . ويبقى لي فقط ان اؤكد لكم تعاون وفدى معكم .

وأود ايضا — بعد انكم — ان اشيد بسلفكم ، صاحب السعادة السيد هاميلتون شيرلي اميراسنغ ، من سرى لانكا . فقد رأس اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة بطريقة ممتازة ، وأدار دفة مداولاتها بشكل وصل بها الى نتائج مرضية .

وسوف أكون مقصرا في واجبي ، اذا لم أشد بنفس الطريقة ، بالامين العام الدكتور فالدهايم الذى يتولى منصبا لا يحسد عليه ، نظرا لمسؤولياته الهائلة . وان حكومتي لتقدر الصعاب التي يواجهها في خدمته بما يرضي الجميع ، كأعضاء هم فعلا من حيث المبدأ متساوون في السيادة ، ولكنهم مختلفون في جوانب اخرى مثل ، تعداد السكان ، والقوة الاقتصادية ، والقوة العسكرية ، والنظرة السياسية بطبيعة الحال . وانني لعلى ثقة من ان الممثلين سوف يتفوقون معي ، في ان الدكتور فالدهايم قد أبلى بلاء حسنا في اداة لواجباته . ولذا ، فان حكومتي تعتبر ان انتخابه مرة اخرى ، لفترة ثانية ، هو اعتراف صادق منا باخلاصه لواجبه والتزامه الكامل بقضية السلم والاستقرار في العالم .

اننا نلتقي في هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية في وقت نواجه فيه موقفا عالميا مشجعا ، ولكنه — في الوقت ذاته — يثير القلق العميق . انه مشجع ، لانه منذ ان اجتمعنا في العام الماضي ، ظهرت بعض الشواهد على ان حدة التوتر في بعض مناطق الصراع قد خفت بعض الشيء ، وانه قد تم احراز بعض التقدم في اتجاه تحقيق هدف تقرير المصير لكل شعوب العالم . ولكن هناك قلق ايضا ، لان التوتر قد تصاعد في مناطق اخرى .

ان وفد بلادى يرحب بتخفيف حدة التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب ، الامر الذى يبدو في الانفراج الذى حدث . وقد لاحظنا بارتياح تعزيز السلم في جنوب شرقي اسيا ، بما يجعل من الممكن لشعوب تلك المنطقة ان تحتل مكانها الصحيح في مجتمع الامم . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى ، يرحب بعضوية جمهورية فييت نام الاشتراكية في الامم المتحدة .

ان هذه التطورات تعطي البشرية شعاعا من الأمل ، في ان عالمنا يمكن ان يصبح اكثر أمنا ، كما انها توضح جدوى الاتصال والحوار كأسلوبين لحسم المشاكل .

وقد لاحظ وفد بلادى ايضا بارتياح ، ان عملية تصفية الاستعمار في افريقيا — وان لم تكتمل بعد — قد حققت وخطت خطوة اخرى الى الامام . والدليل الواضح على ذلك ، هو اننا نجد بين ظهرانينا اليوم دولة جيبوتي الشقيقة كعضو جديد في الامم المتحدة . وان وفد بلادى ليرحب بعضوية جيبوتي ، ولا يشك في أن منظماتنا سوف تزداد ثراءً بذلك . ان وفد بلادى ، ان يعترف بهـذا التطور ، فانه يوجه التهاني القلبية الى حكومة وشعب جمهورية جيبوتي الجديدة لتحقيق قوميتها .

كذلك فان وفد بلادى يوجه تهنئة مماثلة الى حكومة فرنسا لتعجيلها بعملية تصفية الاستعمار في القرن الافريقي .

وهناك ، رغم ذلك ، تطورات تشير الانزعاج في أجزاء أخرى من قارتنا . ففي جنوب افريقيا ، على سبيل المثال ، فان المشاكل المتصلة بحرمان الغالبية من حقوقها السياسية على يد حكومات الاقلية ، ماتزال بغير حل ، والموقف يزداد خطورة .

اننا جزء من تلك المنطقة التي تعاني من الاضطرابات في الجنوب الافريقي ، ونحن نتعايش مع الموقف كل يوم . ومن هنا فاننا من بين أفضل من يمكنهم فهم نطاق وحجم مشاكل المنطقة . وللسبب نفسه ، فان ما يحدث هناك يؤثر علينا بشكل أو بآخر . ان ملاوى لم تخف بفضها وكراهيتها للسياسات العنصرية القائمة حاليا في جنوب افريقيا ، ولقد أدنا سياسة الفصل العنصرى والا ساليب المستخدمة لتنفيذ هذه السياسة ، وما نزال نفعل ذلك حتى اليوم .

ان حكومة جنوب افريقيا ، تنفيذها لسياستها الخاصة بالفصل العنصرى ، منحت في السنة الماضية استقلالا مزعوما لذلك الجزء من البلاد المسمى ترانسكي . وفي وقت لاحق من السنة الحالية ، فان منطقة أخرى سوف تمنح نفس هذا النوع من الاستقلال ، وان حكومتي ترفض هذا النوع من الاستقلال . ولهذا فان ملاوى لم تستطع ولم تعترف بالترانسكي كدولة ذات سيادة . كذلك لــــن تعترف بأية منطقة أخرى ، تمنح مثل هذا الاستقلال على الورق .

لكن حكومتي لم تتوقف فقط عند ادانة الفصل العنصرى ، ذلك اننا طالبنا حكومة جنوب افريقيا ، والشعب الابيض في ذلك البلد ، باحداث التغييرات المطلوبة ، ومع ذلك فقد فعلنا هذا ، ليس فقط بالكلام البليخ ، وانما فعلنا ذلك في سياق الواقع السياسي كما نراه اليوم . لهذا فقد فضلنا أن نستخدم أساليب الاقناع التي تقوم على الاتصال والحوار ، بدلا من العزلة ووضع الرؤوس في الرمال . اننا نعتقد ان هذه مسألة لا بد لنا نحن دول افريقيا المستقلة السودا ، ان نعطي المثل للبيض الموجودين جنوبنا . اننا نعتقد بأن البيض ، عندما يرون كيف يعامل الافارقة السود المواطنين البيض الموجودين في بلادهم ، فان هؤلاء البيض في جمهورية جنوب افريقيا يمكن أن يتأثروا ويغيروا ، كما نود أن نؤكد لهم ان ما نعارضه هو النظام السياسي ، الذى ينتهجونه ، واننا لا نعارضهم كأشخاص .

وفي روديسيا ، فانه من المؤسف ان حالة الركود السياسي باقية بغير حل ، والواقع ان الموقف قد أصبح أكثر حدة ، وكما سمع الممثلون لتوهم ، فان الارواح تزهد الآن هناك ، أرواح أفراد

يناضلون من أجل حقوقهم السياسية . ومع ذلك يسعدنا أن المملكة المتحدة ، التي هي في الواقع مسؤولة عن روديسيا ، قد اتخذت بالاشتراك مع الولايات المتحدة ، خطوات ايجابية من أجل الوصول الى حل لهذه المشكلة بالوسائل السلمية . ونحن نلاحظ مع الارتياح أيضا ، القرار الايجابي الذى اتخذه مجلس الا من منذ أسبوعين تعريزا لهذه الجهود .

انني أود أن أسجل تأييد ملاوى لهذه الجهود وأية جهود أخرى ترمي الى التوصل الى حل سلمي لمسألة روديسيا . ونحن ندعو ونأمل ألا ينقضي وقت طويل قبل أن نرحب بزيمبابوى الحرة ، وسط مجتمع الامم المتحدة .

أود أيضا أن أسجل تأييد ملاوى للجهود التي تبذلها البلدان الغربية الخمسة الاعضاء في مجلس الامن ، وهي المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وكندا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، من أجل أن تتوصل ، على أساس القرار ٣٨٥ المؤرخ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، الى حل مقبول دوليا لمشكلة استقلال جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) ، ومرة أخرى بالوسائل السلمية . لقد لاحظ وفد بلادى الخطوات الايجابية ، التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا في هذا الصدد ، ويأمل أن يسود حسن النية لدى كل الاطراف ، من أجل أن نضمن حسمنا ناجحا لهذه المشكلـة التي طال أمدها . وكما هو الحال بالنسبة لروديسيا ، فاننا نأمل أن نرى قريبا ناميبيا المستقلة . ان التغيير حتمي في الجنوب الافريقي ، ولكن سرعة حدوث هذا التغيير سوف تتوقف على جهودنا ، لجعل العناصر المتمردة تدرك أن الوقت ليس في صالحها . ولهذا يتعين علينا أن نوجد الجو ، الذى يمكن أن يؤدي بالنسبة لهذه العناصر ، الى الاستجابة بشكل ايجابي للدعوة الى التغيير . وفي هذا الصدد ، أقول ان ملاوى كانت دائما في مقدمة من يدعون الى احداث تغييرات سلمية في منطقتنا من افريقيا . ان حكومتي قد أحيطت علما بالتطور الايجابي في عمليتي الاتصال والحوار اللتين ظهرتا في عدد من التطورات الحالية . وتنوى حكومة ملاوى القيام بدور قيادى في ايجاد مناخ دائم يؤدي الى التغيير السريع ، الذى يرغب المجتمع الدولي في تحقيقه . ومن مناطق الاضطراب الاخرى ، التي ماتزال مشاكلها تواجه هذه الجمعية سنة اثر أخرى ، منطقة الشرق الاوسط . الواقع اننا نرحبنا ، بل وتابعنا باهتمام في الشهور الاخيرة ، جهود الولايات المتحدة بغية ايجاد طريقة لجمع الاطراف المختلفة في هذا الصراع حول مائدة تفاوض . كذلك

لا حظنا ، الاعلان المشترك ، الذى صدر منذ حوالي أسبوع أو أكثر عن رئيسي مؤتمر جنيف المؤجل ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، باعتبار ذلك خطوة أخرى في اتجاه تسهيل عطية استئناف المؤتمر . ويحدونا أمل وطيد في امكانية التوصل الى حل ، يأخذ في الاعتبار مخاوف وآمال وحاجات ، وتطلعات كل الشعوب في المنطقة . ونحن نؤمن بأن هذا يمكن تحقيقه اذا ما توفرت النوايا الحسنة ، والرغبة في الوصول الى حلول وسط بين الاطراف المعنية ، لانه عندئذ فقط يمكن تحقيق سلم دائم حقيقي .

ان حكومتي لاحظت ، مع القلق العميق ، استمرار بيع العتاد العسكري المتطور والباهظ التكاليف ، للدول الفتية ، من جانب الدول الكبرى . اننا نشعر بالقلق ، ليس فقط لان هذه الاسلحة تستنزف الموارد الضئيلة لهذه الدول الناشئة ، بل أيضا لان بيع الاسلحة يضر كثيرا بالعلاقات الدولية ، ويزيد من الخطر الذى يهدد سلم العالم . ان حكومتي تشعر بالقلق أيضا ازاء استمرار انتشار الاسلحة النووية على الصعيد الدولي . وان ملاوى ترى انه ليست هناك ضرورة لزيادة تصنيع أدوات الدمار الشامل هذه ، في وقت نجد فيه ان الامم المتحدة ملتزمة بالسعي من أجل سلم دولي .

ان ملاوى ، كدولة نامية ، تشعر بالقلق ازاء المبالغ الهائلة من المال ، التي تنفق على شراء العتاد العسكري ، وقد بلغني ان الدول النامية قد انفقت على الاقل . ٤ بليون دولار في سنة واحدة على شراء أسلحة . ويمكن للخيال وحده أن يدرك المبالغ الهائلة ، التي تنفقها الدول الصناعية على تطوير واستحداث مثل هذه الاسلحة . ان ملاوى تعتقد ان هذه الموارد يمكن أن تنفق بشكل أفضل على تحسين رخاء ورفاهية الانسانية ، بدلا من تهديد أمنها وسلمها .

ان حكومة بلاوى ، من هنا ، تتطلع الى اليوم الذى نجد فيه هذه الجمعية الموقرة تجتمع لمناقشة أساليب وطرق توجيه هذه الموارد في اتجاه القضاء على الفقر والمرض ، محققة بذلك حياة أفضل للمجتمع البشرى بأسره . وان حكومتى لتأمل أيضا ان الجهود الحالية الرامية الى تحديد تطور الأسلحة الاستراتيجية بين الدول الأعظم لن تستمر فقط ، وانما سوف تقترن بمحاولات مماثلة لخفض بيع المعدات العسكرية التي لا لزوم لها الى الدول النامية وخاصة دولنا في افريقيا حتى يمكن أن نكرس وقتنا ومواردا لمهمة تحسين مستويات المعيشة لشعبونا .

وعندما تشرفت آخر مرة بالحديث أمام هذه الجمعية العامة ، تحدثت باختصار عن حدث تاريخي كان يعتبر حدثا مباشرا بقدم عهد جديد في التجارة والعلاقات الاقتصادية فيما بين الدول النامية والمتقدمة ، وكنت أقصد بذلك التوقيع على اتفاقية لومي في نيسان / ابريل سنة ١٩٧٥ ، وهي الاتفاقية التي بمقتضاها نجد ٤٦ دولة من افريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ والدول التسع الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ، قد وافقت على تنظيم تجارتها وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية بما يفيد كل الأطراف .

ان هذه الاتفاقية قد أنجزت لأن هاتين المجموعتين من الدول ، قد اتفقتا على التفاوض بروح من التوفيق والواقعية ، مدركة ان مصالحهما الاقتصادية متشابهة .

ان الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة قد أوضحت لنا في النهاية ان الدول المتقدمة والنامية متكافئة اقتصاديا ، ويعتمد بعضها على بعض ، وأن عدم تقدير البعض للمسؤولية يضرب بالطرفين . ان الدول النامية تقدم ، ليس فقط المواد الخام للدول المتقدمة ، ولكنها توفر أيضا السوق الأكبر للسلع الجاهزة التي تنتجها الدول المتقدمة . ان قدرة الدول النامية على انتاج المواد الخام وتوفير أسواق للدول المتقدمة ، يتوقف على الاستقرار الاقتصادى لهذه الدول . وما لم يكن في مقدور الدول النامية ان تبيع منتجاتها بأسعار مربحة ، فانها لا يمكن ان توسع من قدراتها الانتاجية ولا يمكن ان تضمن سوقا للسلع الجاهزة . ان الاستقرار الاقتصادى المستمر للدول المتقدمة يتوقف على الاستمرار والقدرة الاقتصادية للدول النامية .

ان ملاوى كانت تأمل ، أن المثل الذى تضرره اتفاقية لومي بين دول الكاريبي والدول الافريقية ودول المحيط الهادئ ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، يشجع المشاركين في المفاوضات بين الدول النامية والمتقدمة ، وهي المفاوضات المعروفة بالحوار بين الشمال والجنوب والتي انتهت

في باريس في وقت سابق من هذه السنة ، على اتخاذ خطوات جريئة في اتجاه تحقيق النظم الاقتصادية الدولية الجديد الذى نتوقعه منذ أمد طويل . لقد كنا نأمل - وربما بسذاجة - أنه قد انقضى ذلك الوقت الذى يمكن فيه للده صالح الضيقة والمواقف الجامدة ان تطمس الواقع . كما كنا نأمل ان العهد الذى ظهرت بوارده بتوقيع اتفاقية لومبي قد جاء أخيرا . ومع ذلك ، فإنه بكثير من الاحباط وخيبة الأمل ، رأينا ان هذا الحوار لا يصل الى نتيجة ، وذلك بسبب بعض المواقف المحدودة .

ان أمل ملاوى المخلص ، هو أن الحوار بين الشمال والجنوب ، يمكن ان يستأنف ، وأنه عند ما تبدأ المفاوضات من جديد فان الواقعية والحلول التوفيقية يمكن أن تكون هي المبادئ المرشدة للمفاوضين . ان ملاوى قد شجعها كثيرا ، تلك الخطوات الشجاعة التي اتخذتها حكومة كندا وهي تشارك في رئاسة الحوار بين الشمال والجنوب في قرارها بتحويل كل القروض التي تقدمها كندا الى الدول النامية الى هبات . ونحن نأمل ان الآخرين سوف يعطون هذا المثل الكثير من اهتمامهم ، لأن هذا من شأنه ان يولد ليس فقط قدرا كبيرا من حسن النية فيما بين الدول المتقدمة والنامية ، ولكنه سوف يمكن الدول النامية ايضا من ان تخرج من الدائرة التي تجعلها في حالة مديونية دائمة وتعمق نموها . ان الدول النامية سوف تبقى دائما في حاجة الى العون من الدول المتقدمة ، ولكننا نعتقد ان هذا العون يجب ان يهدف الى مساعدة أولئك الذين تعطى لهم هذه المساعدة على ان يكونوا مستقلين ، لا ان يكونوا تابعين بصفة دائمة .

وبينما نجد ان المشاكل والصراعات مستمرة بين الدول في مختلف اجزاء العالم ، فان حكومة بلادى تلاحظ ان السلم والتفاهم قد تحققا في مناطق كثيرة من خلال مبادرة ووساطة الأمم المتحدة . ان حكومة بلادى تقدر كل ما قامت به هذه المنظمة لتعزيز السلم والتفاهم بين الأمم . واسمحوا لي ان اكرر استعداد بلادى للاسهام في جعل هذه المنظمة محفلا لضمان تحقيق أوسع قدر ممكن من التعاون فيما بين أعضائها ، وتعزيزا للسلم الدولي ، والتفاهم والأمن . كذلك فان وفد بلادى يلاحظ الاهتمام المستمر من جانب الأمم المتحدة ، وعملها من أجل تعزيز وتحسين الرخاء والرفاهية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لشعوب العالم . وفي هذا الصدد ، أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن تقدير بلادى للعون الذى لا تزال نحصل عليه من مختلف وكالات الأمم المتحدة . ان هذا العون له أهمية كبرى في مهمتنا ، وأقصد بها تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادى لامتنا .

واسمحوا لي الآن ، أن أنقل الى هذه الجمعية أطيب التمنيات من ملاوى رئيسا وحكومة
وشعبا ، بتحقيق كل نجاح في مداولاتها .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠